استمارة المشاركة

الاسم واللقب: ميلود المكرفي
الصفة: طالب دكتوراه الطور الثالث
المؤسسة: جامعة عمار ثليجي الاغواط.
الهاتف: 0696.76.54.06
عضو مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية
البريد الإلكتروني: m.elmokrefi@lagh-univ.dz

الاسم واللقب: معاش الطيب
الصفة: أستاذ بقسم علم الاجتماع
المؤسسة: جامعة عمار ثليجي الاغواط.
الهاتف: 0698.66.66.50
عضو مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية
البريد الإلكتروني: t.maache@lagh-univ.dz

مداخلة بعنوان: التنمية المحلية والصراعات الداخلية في المجالس–الجزائر نموذجا.

Local Development and Internal Conflicts in Councils-Algeria Model

الملخص:

يهدف مشروع التنمية بصفة عامة إلى تعزيز تماسك المجتمع المحلي والتطوير من البنى التحتية والمنشئات للنهوض بمختلف القطاعات التنموية على المستوى المحلي على اعتبار أن المجالس المحلية هي القاطرة التي تقود التنمية المحلية، إلا أن ما هو ملاحظ حدوث فجوة تنظيمية داخل هذه المجالس والتي من شأنها أن تعيق سيرورة العملية التنموية، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الورقة العلمية لمحاولة النظر والكشف عن أسباب بروز هذه الصراعات في البيئة الداخلية للمؤسسة وعرقلة تحقيق التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الصراع، المجالس المحلية.

Abstract:

The development project aims in general to enhance local community cohesion and develop infrastructure and facilities to advance various

development sectors at the local level, given that local councils are the locomotive that leads local development. However, what is observed is an organizational gap within these councils that would hinder The process of the development process, and on this basis this scientific paper came to try to look at and reveal the reasons for the emergence of these conflicts in the internal environment of the institution and obstructing the achievement of local development.

Keywords: local development, conflict, local councils.

مقدمة:

يعكس موضوع التنمية والصراعات الداخلية في المجالس المحلية أهمية كبيرة في سياق تطور المجتمعات المحلية، فتمثل التنمية جزءا أساسيا من عملية التطوير الشامل، حيث تسعى المجالس المحلية لتحسين مستوى حياة المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية لهم. ومع ذلك فغالبا ما تنشأ صراعات داخلية في هذه المجالس نتيجة لاختلاف الآراء والمصالح، وهذه الصراعات يمكن أن تعرقل عملية التنمية المحلية وتؤثر سلبا على المجتمع المحلي.

وعليه يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماذا نقصد بالتنمية المحلية؟ وماهي مجالاتها وأهدافها ومبادئها؟
- ماذا نقصد بالصراعات الداخلية؟
- ما هو دور المجالس المحلية في مجال التنمية المحلية بالجزائر؟
- كيف تؤثر الصراعات الداخلية في المجالس المحلية على التنمية المحلية في الجزائر؟

أولا: التنمية المحلية

1. مفهوم التنمية المحلية:

التنمية هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع معيشة السكان في كافة الجوانب.[1]

ويقصد بالمحلية المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، وهذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري (كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات)، ويمكن أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للساكنة كالقبيلة أو العشيرة.[2]

وقد عرفها بعض العلماء كل حسب تخصصه ومجال بحثه كالآتي:

أ. **بالنسبة لعلماء الاجتماع:** بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين تعتبر التنمية المحلية استراتيجية تنمية المجتمع بطريقة تؤمن زيادة قدرات وإمكانات أفراد المجتمع، من خلال عملية المشاركة داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل، كما يرى آخرون أن تنمية المجتمع محليا تعني التنمية البشرية من خلال البيئة الاجتماعية التي يشاركون فيها، ويعرفها البعض الأخر على أنها عملية توافق أو التداخل الاجتماعي وأنها مستوى في المعيشة.[3]

ب. بالنسبة لعلماء الاقتصاد: هي التنمية التـي تجمع بين تعبئة الجهات الفاعلة المحلية المتأصلة في الواقـع الاجتمـاعي المكاني نفسه، وتثمين الموارد المحلية التي تؤدي إلى بزوغ منتجات وحدوث

---

[1] السعيد لكحل، دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية المحلية. دراسة ميدانية ببلدية العش–برج بوعريريج–، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص767.

[2] محمد مزاري، إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاسها على التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة 2011/2007، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص32.

[3] عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية: حالة الجزائر 2009–1990، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص99.

تغير كبير في تنظيم الإنتاج المحلي وطريقة أصيلة في التصنيع مقارنة بالنماذج الاقتصادية التقليدية في التصنيع.[4]

2. مجالات التنمية المحلية:

أ. **التنمية الاقتصادية:** يركز على رفاهية المجتمع المحلي إلى أقصى حد مع القضاء على الفقر وذلك باستغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال مع التركيز على الفقراء في الدرجة الأولى، وينبع هذا البعد من كون البيئة كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.[5]

ب. **التنمية الاجتماعية:** وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي والتي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية.[6]

ج. **التنمية السياسية:** لا تتحقق التنمية المحلية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توفر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان

---

[4] أحمد مخلوف، وعمر مرزوقي، التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 10، 2018، ص518.

[5] صادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة–دراسة حالة بلدية وادي العثمانية مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص154.

[6] عمر قمان وسعد مقص، أهمية استخدام موارد الجباية المحلية كآلية لتحقيق متطلبات التنمية المحلية–دراسة تحليلية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص150.

أو المجالس التشريعية والمحلية وغيرها، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.[7]

د. **التنمية الإدارية:** ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والاحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية المحلية.[8]

3. أهداف التنمية المحلية:

يتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية...، ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية فيما يلي:[9]

أ. **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:** يعتبر مطلب شعبي وواجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية كالعلاج والمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل.

---

[7] عيسى دراجي وآخرون، إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدع التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرون، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص15.

[8] عمر قمان وسعد مقص، مرجع سابق، ص150.

[9] مهدية بن طيبة وسفيان خروبي، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية–دراسة حالة لبلدية العفرون "البليدة"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات–المركز الجامعي إيليزي، العدد 01، 2016، ص82–83.

ب. **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية:** انتشرت في وقتنا الراهن سلوكات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر.

ج. **تقليل التفاوت بين الأفراد:** تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد المجتمع الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها، فتكونت فئة برجوازية محلية من المجتمع، فيما تتزايد طلبات فئات الأغنياء في طلب السلع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة إلى استيراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي.

د. **بناء الأساس المادي للتقدم:** التنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

هـ. **زيادة الدخل المحلي:** يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي.

و. **الرفع من مستوى المعيشة:** المعادلة تقتضي كلما كان المستوى المعيشي منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة.

ز. **إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار:** ان التنمية المحلية تهدف إلى التحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.

4. مبادئ التنمية المحلية:

هناك عدة مبادئ تقوم عليها التنمية المحلية وهي:[10]

أ. **مبدأ الشمول:** يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشاريع والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

ب. **مبدأ التكامل:** يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية.

ج. **مبدأ التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاص لكل جانب منها، ففي المجتمعات الفقيرة مثلا تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر مما يجعل تنمية الموارد الانتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية.

د. **مبدأ التنسيق:** يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف.

ثانيا: الصراع

عرف الصراع بأنه: "عملية اجتماعية وموقف يحاول فيه طرفان أو أكثر، سواء كانوا أفراد أو جماعات أن يحقق أهدافه ومصالحه، وعرقلة الآخرين وتحقيق ذلك حتى ولو اقتضى الأمر القضاء عليهم وتحطيمهم". ويعني أيضا: "المنافسة الواعية بين أفراد وجماعات بهدف هزيمة الخصم وتحطيمه أو

---

[10] عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص67.

إخضاعه...، ويمكن أن يأخذ الصراع عدة أشكال منها المنافسة والجدال ويمكن أن يصل إلى المواجهة والتخريب والثورة والحرب...".[11]

والصراع التنظيمي هو تلك الوضعية الدينامية الناتجة عن عملية التفاعل الاجتماعي الضروري في التنظيم والتي تكون بين فردين أو أكثر أو بين جماعتين أو أكثر في المستوى الرسمي أو غير الرسمي، ولكل صراع تنظيمي أطرافه ودوافعه ووسائله ونتائجه الإيجابية أو السلبية على التنظيم، ويعني أيضا حالة التوتر واللاإستقرار التي يوجدها شخص أو أكثر أو جماعة أو أكثر أو حتى التنظيم ذاته بسبب رغبة كل طرف في الوصول إلى مصادر السلطة والامتيازات المادية والمعنوية التي تعتبر نادرة في التنظيم، وبسبب عجز البناء التنظيمي عن التحكم في عملية التسيير وبسبب تناقض العمليات والمشاعر وسوء العلاقات، وبسبب غلبة اتجاه الفاعلين نحو الصراع أكثر من اتجاههم نحو التعاون مما ينعكس سلبا أو إيجابا على فعالية أداء المنظمة.[12]

ويقصد بالصراعات الداخلية أن يتنافس اثنان أو أكثر ينتميان إلى مؤسسة واحدة حول أهداف متضاربة سواء كانت حقيقية أو حسية، أو حول مصادر محدودة، بداية من احتكاك مباشر بين الطرفين. وهو عملية الخلاف والنزاع أو عدم الاتفاق الناتج عن ممارسة ضغط معين من جانب فردي أو جماعي.

ثالثا: المجالس المحلية

---

[11] E.Willieams, Dictionnaire de sociologie, Adaption francaise par, Aramand cuvillier, 2em ed, Librairie marcel rivére et cie, Paris, 1971, P62.

[12] ناصر قاسيمي، سوسيولوجيا المنظمات دراسات نظريو وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص12.

1. ماهية المجالس المحلية:

أ. **المجلس الشعبي الولائي:** هو الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية بالولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، حيث يعتبر أقدر الأجهزة على التعبير على مطالب السكان إذ ينتخب أعضاءه من بينهم، وهو الذي يجعل من الولاية مؤسسة إدارية حقيقية لما له من دور كبير في شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.[13]

ب. المجلس الشعبي البلدي: وهو هيئة تداولية ينتخب لمدة 05 سنوات، ويتراوح أعضاءه من 07 إلى 33 عضو حسب التعداد السكاني لكل بلدية، وعليه يكون:

- 07 أعضاء في البلدية التي يتراوح عدد سكانها عن 10000 نسمة.
- 09 أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10000 و20000 نسمة.
- 11 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50001 و100001 نسمة.
- 33 عضوا في البلديات التي يكون عدد سكانها 200001 نسمة أو أكثر.

ويجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل ثلاثة أشهر ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية، بحيث يعالج في مداولاته الشؤون الناجمة عن الصلاحيات المسندة للبلدية.[14]

2. المجالس المحلية أداة لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر:

تتمثل المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر في المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي، ولكل منهما دور يؤديه لتحقيق التنمية المحلية.

---

[13] سهام العيداني وزايد بن عيسى، دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 04، 2022، ص729.

[14] محمد اسليماني وعلي بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية– مخبر التنمية المحلية المستدامة–جامعة المدية، المجلد 03، العدد 01، 2015، ص170.

أ. دور المجلس البلدي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر:

تعتبر البلدية هيئة قاعدية تعمل على تحقيق التنمية المحلية في جميع الميادين، نذكر منها:

- **في مجال الإقليم والتنمية المستدامة والتخطيط:** تتولى البلدية إعداد مخططها التنموي القصير والمتوسط وطويل المدى الموافق لعهدته، ويصادق عليه المجلس بموجب مداولة، وتعمل على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة إليها قانونا، كما تشارك البلدية في مخطط الولاية وأهداف المخططات الوطنية المتعلقة بالتهيئة والتنمية المستدامة وإجراءات التهيئة العمرانية بموجب الآراء التي يبديها بشأن المشاريع القطاعية المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء.[15]
- **التهيئة العمرانية:** يتولى المجلس المحلي متابعة وتوسيع النسيج العمراني ويحرص على تطبيق المخطط الرئيسي التوجيهي للتهيئة العمرانية.
- **مجال السكن:** يكمن دور البلدية في هذا المجال من خلال الصلاحيات المخولة لها حسب القانون كالآتي:[16]
  - تشجيع تأسيس جمعيات السكن ولجان الأحياء، وتنظيم نشاطها من أجل القيام بعملية حماية العقارات أو الأحياء السكنية وحمايتها.
  - تسهيل عمل أصحاب المبادرة من خلال وضع تحت تصرفاتهم التعليمات والقواعد العمرانية وكل المعطيات الخاصة بالعملية المراد القيام بها.
  - المساعدة على ترقية برامج السكن والمشاركة فيها.
  - خلق مبادرات بإنشاء مشاريع والبحث عن تطوير الأنشطة الاقتصادية.

---

[15] المادة 109، المادة 110، قانون 11-10، المؤرخ في جوان 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخة في 03 جويلية 2011.

[16] بليل زينب، المجالس المحلية المنتخبة وعلاقتها بالتنمية المحلية في الجزائر، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص08.

- تشجيع المتعاملين على مستوى إقليم البلدية.
- تطوير المناطق الأثرية وتهيئة المجال السياحي.

- **مجال الصحة والنظافة العمومية:** تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات:[17]
  - توزيع المياه الصالحة للشرب.
  - صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
  - جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
  - مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
  - الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
  - صيانة طرقات البلدية.
  - إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاته.
- **مجال النقل والتوزيع:** يسمح القانون للمجلس الشعبي البلدي بتسهيل إقامة وتوزيع وتنظيم شبكات وخطوط التموين والتوزيع والنقل المتعلقة خاصة بالمنتوجات الضرورية وتسويقها، بإنشاء وسائل النقل والتخزين والتوزيع (التعاونية الاستهلاكية والتموينية) ورسم سياسة إجراءات تسويق السلع والمنتجات في نطاق حدود البلدية.[18]
- **مجال التعليم:** تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما كافة الإجراءات قصد انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريط الوطنية وضمان صيانتها، وإنجاز المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك.[19]

---

[17] المادة 123، قانون 11-10، مرجع سابق.

[18] بليل زينب، مرجع سابق، ص9.

[19] المادة 122، قانون 11-10، مرجع سابق.

ب. دور المجلس الولائي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر:

ويتجلى الدور التنموي المحلي للمجلس الولائي في المجالات التالية:

- **المجال الاقتصادي:** يجوز للمجلس الشعبي أن يشرع في تحقيق كافة الأعمال التي تسهم في تنمية الولاية وتعود منفعتها على الأمة بصفة عامة، ويحق له في هذا الإطار أن يشجع كل مبادرة تساعد على تنسيق العمل بالنسبة لمشروعات التنمية، كما يدعى المجلس خلال وضع "المخطط الوطني للتنمية" للتعبير عن رأيه بالنسبة إلى العمليات المتصلة مباشرة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية أو الثقافية للولاية ويؤخذ رأي المجلس في توزيع الاعتمادات المالية التي يتصرف فيها الوالي، كما يبدي رأيه في أولويات الصرف في الاعتمادات المالية، ويبدي المجلس رأيه في برنامج التجهيز والتنمية المقدم من الوالي والمتعلق بالولاية.[20]
- **مجال الفلاحة والري:** يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية ويبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، كما يعمل على تنفيذ كل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة واصلاحها، ويساهم أيضا في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية، ويعمل المجلس الشعبي البلدي في مجال الري على تنمية الري المتوسط والصغير من خلال المساعدة التقنية والمالية لبلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الاطار الإقليمي للبلديات المعنية.[21]

---

[20] حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، 2009، ص75.

[21] المواد من 84-87، قانون 12-07، المؤرخ في 21 فيفر 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

- **مجال التربية والتكوين المهني:** يتجلى دور المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال في وإنجاز مؤسسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني في إطار المعايير الوطنية وتطبيق للخريط المدرسية، كما يتولى أيضا صيانة مؤسسات التربية والتكوين المهني والعناية بها.[22]
- **مجال الصحة:** يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات، ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية، يتخذ في هذا الإطار كل التدابير لتشجيع انشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور وفي المواد الاستهلاكية، ويساهم بالموازاة مع البلديات في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها، ويساهم أيضا بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان: تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي، حماية الأم وطفل، مساعدة الطفولة، مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مساعدة الأشخاص في وضع صعب والمحتاجين، التكفل بالمشردين والمختلين عقليا.[23]
- **مجال الثقافة والرياضة:** يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه، بالتشاور مع البلديات وكل الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات التي تنشط في هذا الميدان، ويقدم مساعدته في برامج النشاطات الرياضية والثقافية والخاصة بالشباب.[24]

---

[22] فوزي بن عبد الحق، دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية–دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية "2007–2012"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014، ص95–96.

[23] المواد 94 إلى 96، قانون 12–7، مرجع سابق.

[24] المادة 97، قانون 12–07، مرجع سابق.

- **مجال السكن:** يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يساهم في إنجاز برامج السكن، ويساهم في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحضيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري، كما يساهم بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية العنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته.[25]

3. مشاكل المجالس المحلية بالجزائر:

تعاني الإدارة المحلية في الجزائر أزمة متعددة الجوانب، وتواجه مصاعب ومشاكل وتحديات تؤثر على أداء دورها الخدماتي والتنموي، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

أ. **التحديات السياسية:** من بينها ضعف مظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية، وانخفاض مساهمات قوى المجتمع المدني المحلي في اتخاذ القرارات وترقية الديمقراطية، الانقسامات السياسية والصراعات الداخلية بين أعضاء المجالس المنتخبة تحول دون اتخاذ العديد من القرارات الحاسمة والمؤثرة في حاضر ومستقبل الجماعات المحلية، ربط ترشح المواطنين للمجالس المنتخبة المحلية في إطار الأحزاب السياسية، وعدم وضع هذه الأخيرة معايير موضوعية لانتقاء المرشحين، ضعف أداء الأحزاب السياسية وعجزها عن القيام بدورها في التنشئة والتجنيد وتقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية، غياب مبدأ الاستقلالية: من بين أهم المشاكل التي تعيق عمل الجماعات المحلية هو غموض القوانين والتشريعات التي تتعلق بالعلاقة بين المركز والهيئات المحلية من ولاية وبلدية، غياب المشاركة الشعبية في رسم السياسات المحلية. [26]

---

[25] المادة 100 – 101، قانون 12–07، مرجع سابق.

[26] رشيدة بوجحفة ورضا بن التومي، الجماعات المحلية ودرها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر بلدية سيدي امحمد بن علي ولاية غليزان وبلدية أولاد دراج ولاية المسيلة–دراسة حالة–، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص145.

ب. **التحديات الإدارية:** تتمثل في تعدد الأجهزة التي تمارس الرقابة الإدارية والمالية على عمل المجالس المحلية، وهذا بالرغم من تمتع البلدية بشخصية معنوية واستقلال مالي، كثرة عدد الولايات والدوائر وارتفاع أعدادها من تقسيم لأخر مع عدم مراعاة هذا التقسيم إلى الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية ومن حيث الموارد، الشكوى من الروتين الحكومي الذي يعرقل أعمال الإدارة المحلية، وتعدد الإجراءات الحكومية، فقدان التنسيق بين أعمال الهيئة المحلية وفروعها، ضعف أجهزة المتابعة والرقابة والتدقيق، ضعف الجهاز التنفيذي للهيئات المحلية وعدم تفهمها للواقع والظروف المحلية، محدودية الصلاحيات الممنوحة للمنتخب المحلي والجماعات المحلية بصفة عامة وارتباطها في جل مجالات عملها بالمركز، انتشار المحاباة والمحسوبية في تعيين موظفي الهيئات المحلية مما يؤثر على العاملين عليها، فكل هذه المشاكل المالية والفنية والإدارية تواجهها الهيئات المحلية، التزايد السكاني الذي تعاني منه بعض الجماعات المحلية في الجزائر من جراء التقسيم الإداري اللاعادل وكذلك الناتج عن الأزمات الاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر في أواخر القرن الماضي، النزوح الريفي خلال فترة العشرية السوداء، ضعف الموارد البشرية.[27]

ج. **التحديات المالية:** تعتمد الجماعات المحلية في الجزائر بالدرجة الأولى على الميزانية العامة للدولة وهذا ما يفقدها استقلاليتها المنصوص عليها قانونا.

د. **التحديات الاقتصادية:** مثل عدم جدية وفعالية التخطيط، وسوء توطين البرامج التنموية بسبب توزيعها على أساس جهوي غير متوازن.

رابعا: الصراعات الداخلية ودورها في إعاقة تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

[27] نفس المرجع السابق، ص146.

اعتمد المشرع الجزائري على نمط التمثيل النسبي في توزيع المقاعد على القوائم الفائزة، مما يسفر عن مجالس شعبية محلية بتشكيلة متعددة سياسيا ويسمح بتواجد أغلب التيارات السياسية داخل المجالس وهو ما يتماشى مع نظام التعددية السياسية، إلا أنه في المقابل يؤدي إلى تشكيل مجالس بدون أغلبية تضمن لها الاستقرار والاضطلاع بصلاحياتها على أكمل وجه وبعيدا عن ظاهرة الانسداد والصراعات الداخلية.[28]

فالخلافات الداخلية التي تعرفها أغلب التنظيمات والأحزاب السياسية بسبب عدم التكامل والتوافق حول الرؤى والأفكار والأهداف من أهم الأسباب التي لها تأثير كبير في فشل هذه الهيئات في خلق بيئة عمل مناسبة، بل في الكثير من الأحيان وصل بها الأمر إلى حدوث انقسامات وانشقاقات داخلية نتيجة صراعات كانت في غنا عنها.

ويعتبر النظام الانتخابي السبب الرئيسي وراء ضعف مركز المجالس الشعبية المحلية في الجزائر، حيث لم يجتهد المشرع الجزائري في اختيار المنتخبين وأطلق شروط الترشح بما يفتح المجال لجميع فئات المجتمع بغض النظر عن تكوينهم السياسي ومدى كفاءتهم العلمية، كما اعتمد المشرع نمط التمثيل النسبي كأسلوب لتوزيع المقاعد، وهو ما يؤدي إلى تركيبة مختلطة داخل المجالس تجعل من اتخاذ القرار أمرا صعبا وتفتح المجال أمام الصراعات والانسدادات، بداية من تنصيب الهيئة التنفيذية، وبالتالي كيف يمكن لمجلس يبدأ عهدته الانتخابية بصراع وعجز في انتخاب نواب الرئيس أن يهتم ويطلع على شؤون المواطن ويسهر على تلبية حاجياته.[29]

---

[28] فارس مزوزي، المركز القانوني للمجالس الشعبية المحلية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة-1، 2020/2019، ص115.

[29] نفس المرجع السابق، ص 204.

وتعتبر إشكالية عدم استقرار المجالس المحلية نتيجة الصراعات السياسية عائقا كبيرا يحول دون تحقيق مساعي التنمية المحلية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن كيفية تفعيل العمل التشاركي في تسيير مجالس محلية لا يستطيع أعضاءها حتى العمل في جو ديمقراطي نتيجة الخلافات وعدم التوافق.

خاتمة:

يمثل موضوع التنمية المحلية والصراعات الداخلية في المجالس المحلية تحديات حقيقية أمام تطور المجتمعات المحلية، حيث يعتبر تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المجتمع المحلي وإدارة الصراعات يتطلب جهودا مستدامة والتزاما ببناء الحوار والتفاهم لضمان التنمية المحلية الناجحة والمستدامة، فالواجب أن تكون المجالس المحلية مكانا للتعاون والعمل المشترك، حيث يتم تعزيز مشاركة المواطنين وتعزيز الشفافية في صنع القرار وأيضا تعزيز القيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان لضمان عدم تصاعد الصراعات الداخلية وبالمقابل ضمان تحقيق التنمية المحلية الفعالة التي تسهم في تحسين جودة حياة الأفراد ويعزز استقرار المجتمعات المحلية.

قائمة المراجع:

أحمد مخلوف، وعمر مرزوقي، التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 10، 2018.

بليل زينب، المجالس المحلية المنتخبة وعلاقتها بالتنمية المحلية في الجزائر، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 01، 2021.

حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، 2009.

رشيدة بوجحفة ورضا بن التومي، الجماعات المحلية ودرها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر بلدية سيدي امحمد بن علي ولاية غليزان وبلدية أولاد دراج ولاية المسيلة–دراسة حالة–، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023.

السعيد لكحل، دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية المحلية. دراسة ميدانية ببلدية العش–برج بوعريريج–، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 07، العدد 01، 2022.

سهام العيداني وزايد بن عيسى، دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 04، 2022.

صادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة–دراسة حالة بلدية وادي العثمانية مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، 2020.

عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية: حالة الجزائر 2009–1990، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

عمر قمان وسعد مقص، أهمية استخدام موارد الجباية المحلية كآلية لتحقيق متطلبات التنمية المحلية– دراسة تحليلية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 02، 2021.

عيسى دراجي وآخرون، إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدع التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرون، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020.

فارس مزوزي، المركز القانوني للمجالس الشعبية المحلية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة–1، 2020/2019.

فوزي بن عبد الحق، دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية–دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية "2007–2012"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014.

محمد اسليماني وعلي بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية–مخبر التنمية المحلية المستدامة–جامعة المدية، المجلد 03، العدد 01، 2015.

محمد مزاري، إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاسها على التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة 2011/2007، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

مهدية بن طيبة وسفيان خروبي، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية–دراسة حالة لبلدية العفرون "البليدة"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات–المركز الجامعي إيليزي، العدد 01، 2016.

ناصر قاسيمي، سوسيولوجيا المنظمات دراسات نظريو وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

قانون 11-10، المؤرخ في جوان 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخة في 03 جويلية 2011.

قانون 12-07، المؤرخ في 21 فيفر 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

E.Willieams, Dictionnaire de sociologie, Adaption francaise par, Aramand cuvillier, 2em ed, Librairie marcel rivére et cie, Paris, 1971.